

الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع التغيرات المستجدة

ملخص

تشهد بلدان العالم جملة من التغيرات الاقتصادية أدت إلى إعادة رسم العلاقات الاقتصادية بين الدول، والتي تمثلت أساسا في تحرير التجارة والاستثمار وكذا تحرير الأسواق المالية. هذا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الذي أدى إلى انخفاض تكلفة النقل والاتصال بين الدول. وهذا ما اصطلح على تسميته بالعولمة.

تهدف هذه الورقة إلى محاولة المساهمة في إبراز بعض آثار العولمة على الأسواق المالية الناشئة بصورة عامة مع التركيز على الجهاز المالي والمصرفي العربي وقدرته على التأقلم مع ما تمليه عليه العولمة من تغيرات.

د/ بوراس أحمد
كلية العلوم الاقتصادية
وعلوم التسيير
جامعة منتوري
قسنطينة، الجزائر

لقد

ظهرت العولمة المالية نتيجة لتحرير الأسواق المالية في كل الدول المصدرة لرؤوس الأموال والمتلقية لها، حيث قامت كثير من الدول النامية بإلغاء القيود على التدفقات المالية عبر الحدود، وقد دعم هذا الاتجاه التوجه العالمي في إطار إتفاقيات عَجولة أوروغواي لتحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية، وإزالة القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال. وقد ترتب على ذلك نشأة أسواق جديدة ليس لها تواجد جغرافي طبيعي كما هو الحال بالنسبة للبورصات التقليدية، وإنما تجمعها وتنظمها شبكات الكمبيوتر المتصلة ببعضها البعض. كما أدى انخفاض تكاليف المعاملات وإحداث أدوات جديدة إلى نمو كبير في المعاملات المالية الخارجية، والذي كان نتيجة لمجموعة من العوامل كالتقدم التكنولوجي وما نجم عنه من سرعة وانخفاض في تكلفة النقل والاتصالات (1).

Abstract

Most of the world countries are facing many economic changes that have lead to a reorganization of the international economic relations. Effects of these changes are characterized by trade opening, intense investment and more development in financial markets mechanisms. In addition, technological innovation and development has lead to cost reduction related to international transport and communication. That what is called the globalization. The purpose of this paper is to try to contribute in raising some of the globalization effects on the emerging markets with the emphasize on the Arab banking and financial markets and its capability to deal with the challenges of the globalization.

هذا وتعتبر الحركة الدولية لرأس المال مظهرا من مظاهر التكامل المالي الدولي، حيث تعد الأسواق المالية الدولية القناة التي تتدفق من خلالها الأدوات المالية المختلفة عبر مختلف دول العالم. وتتم عملية التدفقات هذه بين الدول من خلال الأسواق المالية استجابة للاختلاف في معدلات الفائدة على الأدوات والأوعية المختلفة من جهة، وكذلك للاختلافات فيما بين الأسواق المختلفة من جهة أخرى، والتي يمكن أن تتمثل في الاختلافات لدرجات وأشكال الرقابة المفروضة على تحركات رأس المال (2).

كما نتج عن تحرير الأسواق المالية للدول المتلقية والدول المصدرة لرأس المال تزايد في تكامل الدول النامية مع النظام المالي الدولي. حيث عمدت كثير من الدول النامية على إلغاء القيود على المدفوعات بالنسبة للحساب الجاري، كما تخلت عن رقابة التدفقات المالية عبر الحدود، خاصة الرقابة على التدفقات الأجنبية. وقد سجل مع نهاية عام 1992 قيام 35 دولة نامية بتحرير حساب رأس المال بالكامل.

ويعتبر تحرير تجارة الخدمات المالية في ظل منظمة التجارة العالمية من التغييرات الأخرى المهمة والمؤثرة على المصارف العربية. حيث يتوقع أن تزيد حدة المنافسة في الأسواق المحلية، إذ أنه حسب متطلبات منظمة التجارة العالمية لن يكون هناك أي تمييز بين المصارف المحلية والمصارف الأجنبية. ومن التغييرات الأخرى المؤثرة على المصارف العربية ثورة تكنولوجيا المعلومات وانتشار قنوات تقديم الخدمات المالية على الإنترنت. مثل هذه الخدمات من شأنها أن تعطي العملاء القدرة للمفاضلة بين بدائل مختلفة بدلا من القبول بما هو متوفر لهم في الأسواق المحلية. وهذا يمثل نقلة نوعية في علاقة العميل مع مصرفه. أضف إلى ذلك، وبفضل شبكة الإنترنت، يمكن للمصارف الدخول إلى أسواق أخرى.

I- التغييرات المستجدة

تشهد بلدان العالم جملة من التغييرات الاقتصادية أدت إلى إعادة رسم العلاقات الاقتصادية بين الدول ويمكن جمع هذه التغييرات في نقطتين أساسيتين هما:

I-1- تحرير التجارة والاستثمار

تعتبر اتفاقيات دورة أوروغواي Uruguay Round خطوة كبيرة نحو تحرير التجارة العالمية، لأنها تناولت معظم جوانب التجارة الدولية متمثلة في الصناعة والمنسوجات والزراعة والخدمات إلى جانب حقوق الملكية الفكرية والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تتميز هذه الدورة عن غيرها بأنها كانت أكبر الجولات من حيث عدد الدول التي شاركت فيها والتي بلغ عددها 117 دولة منها 87 دولة نامية (3).

كما أن الخطوات التي تم اتخاذها في ظل الجات من أجل تحرير التجارة، وكذا قيام عدد من التكتلات الاقتصادية مثل الإتحاد الأوروبي، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، كل هذا أدى إلى تضاعف معدل نمو التجارة العالمية بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي للعالم خلال الفترة (1985 - 1995) ثلاث مرات عن العشر سنوات السابقة لتلك

الفترة. وتتجلى أهمية دور منظمة GATT وتشاركها في ذلك بقية المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من خلال إيجادها الأطر المؤسسية لمراقبة وتحفيز عملية تكامل الأسواق العالمية واندماج الدول تدريجياً في الأسواق العالمية، كما أنها تعمل على تهيئة المناخ الملائم لانتقال السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدون عوائق تضعها الدولة القومية (4).

ويرجع معظم الاقتصاديين والباحثين سبب زيادة تكامل الدول النامية في الاقتصاد العالمي إلى ما قامت به هذه الدول النامية من تنفيذ برامج للإصلاح الاقتصادي، الأمر الذي يمثل نقلة فعالة في إستراتيجيات التنمية. وقد تم ذلك بالانتقال من إستراتيجية التنمية ذات التوجه الداخلي والتي تعتمد أساساً على سياسات الإحلال محل الواردات، والتي كانت تهدف إلى تقليل الاعتماد على العالم الخارجي، إلى إتباع إستراتيجية التوجه الخارجي والمصممة لتشجيع الصادرات. أضف إلى ذلك ما تم من إعادة توطيق لبعض عمليات الإنتاج في الدول النامية، والذي كان كنتيجة لتدفق الاستثمارات المباشرة وإستراتيجيات الإنتاج العالمي للشركات المتعددة الجنسيات.

ولقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في إرساء العلاقات الاقتصادية التي تمت وتتم بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال عملية التطور التي تحققت في الدول المتقدمة نتيجة توفير المتطلبات الضرورية التي تخدم توسع الاقتصاد والتقدم. وهذا ما أدى إلى سيطرة هذه الدول المتقدمة على الدول النامية واستغلالها بشكل أثر سلباً على تطورها وزاد من تبعيتها.

وبالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر عرف نوعاً من التراجع والركود والتراخي بعد الحرب العالمية الثانية بسبب توجه معظم الدول النامية نحو تحريرها وتحقيق استقلالها الاقتصادي والسياسي، إلا أنه برز مرة أخرى في ظل التوجهات نحو العولمة ليمارس في إطارها دوره الهام من خلال تحرير الأسواق والتجارة والاقتصاد والخصوصية، وعن طريق الشركات المتعددة الجنسيات (5).

أما فيما يخص الدول العربية فقد شهدت خلال السنوات الماضية، وخاصة العشرية الأخيرة منها، مجهودات جبارة قامت بها معظم الدول العربية لإصلاح مساراتها الاقتصادية بهدف التغلب على مشاكلها الاقتصادية، وقد كان تشجيع الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي وتطوير الأسواق المالية من أهم الركائز التي قامت عليها برامج الإصلاح الاقتصادي (6).

إلا أن العديد من الباحثين يرجع أسباب تدني التدفقات الرأسمالية في الأسواق العربية مقارنة بالأسواق المالية في دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية إلى ضعف الأداء الاقتصادي للأسواق المالية العربية، حداثة هذه الأسواق، إلى جانب عدم الاستقرار السياسي في البعض منها.

I-2- التقدم التكنولوجي

أدى التقدم التكنولوجي إلى انخفاض تكلفة النقل والاتصال بين الدول المختلفة، وساهم في سرعته وتطويره، وذلك كنتيجة لظهور معدات وأدوات حديثة مثل الفاكس وشبكات الكمبيوتر والتي ساهمت بدورها في التقليل من عقبة الحدود الجغرافية. فقد لعبت التكنولوجيا والانتشار السريع للمعلومات والمكتسبات العلمية والفكرية دورا هاما وامتزايدا في توسيع نطاق الاتصال والإعلام، فباستخدام أحدث ما توصل إليه التقدم التكنولوجي في هذا الميدان، وخاصة ظهور شبكات الانترنت، أصبح العالم بفضلها مجرد قرية صغيرة تتدفق بين مكوناتها المعلومات بسرعة البرق.

II- الحالة الراهنة للجهاز المالي العربي

شهدت معظم البورصات العالمية خلال عام 2001 تراجعاً في أدائها وذلك نتيجة لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، حيث سجلت مؤشرات هذه البورصات انخفاضا كبيرا في أسعار أسهمها، إذ انخفض مؤشر World Index الذي تحتسبه شركة Morgan Stanley Capital International Perspective (MSCI-P) للعالم ككل لعام 2001 بنسبة 17.8% مقارنة مع عام 2000، كما انخفض مؤشر (MSCI-P) لأوروبا وآسيا والشرق الأقصى بنسبة 22.6% لعام 2001 مقارنة مع عام 2000. أما بالنسبة للأسواق الناشئة فقد شهدت تباينا في أدائها، حيث أظهرت بعض الأرقام القياسية التي تحتسبها مؤسسة ستاندارد آند بورز S&P انخفاضا مقارنة مع عام 2000، حيث سجل مؤشر (IFC Composite Index) للأسواق المالية الناشئة، ومؤشر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للأسواق الناشئة (Regional Index ME & Africa) انخفاضا في مستويات أسعار الأسهم بنسبة 2.8%، 11.3% على التوالي مقارنة مع إغلاق عام 2000. في حين أظهر مؤشر آسيا للأسواق الناشئة (Regional Index Asia) ارتفاعا في مستويات أسعار الأسهم بنسبة 2% مقارنة مع إغلاق عام 2000 (7). أما على مستوى البورصات العربية، فقد شهدت معظمها تراجعا في الأداء خلال عام 2001، حيث أظهر الرقم القياسي المركب الذي يحتسبه صندوق النقد العربي مقيما بالدولار الأمريكي تراجعا نسبته 1.1% مقارنة مع عام 2000. ومن خلال الأرقام المتوفرة لأسعار الأسهم مقيمة بالعملة المحلية نلاحظ ارتفاع البعض منها، حيث شهدت بورصة الدوحة للأوراق المالية ارتفاعا بنسبة 37.2% وهو الأفضل بين أسواق المال العربية. أما بورصة عمان والكويت فقد شهدت هي الأخرى ارتفاعا لا بأس يتمثل في 29.8% و 26.8% على التوالي. كما ارتفعت أسعار الأسهم السعودي بنسبة 9%. ومن جهة أخرى، يعتبر سوق الأسهم في مصر الأسوأ أداء بين أسواق المال العربية، حيث تراجعت أسعار الأسهم حسب مؤشر EFG-Hermes بنسبة 36.8%، ويعود ذلك إلى ضعف أداء الاقتصاد المصري وإلى تخفيض سعر صرف الجنيه مقابل الدولار الأمريكي. كما انخفضت الأسعار في بورصة تونس بنسبة 29.8%، وكذلك تراجعت أسعار الأسهم في بورصة بيروت بنسبة 26.5% وذلك بسبب ارتفاع رصيد الدين العام في لبنان. هذا وقد شهدت سوق مسقط للأوراق المالية وبورصة القيم بالدار البيضاء

وسوق فلسطين للأوراق المالية وسوق البحرين للأوراق المالية هي الأخرى انخفاضاً في أسعار الأسهم بنسبة 24.4%، 7.4%، و 6.1% و 2.5% على التوالي مقارنة مع عام 2000.

III- الجهاز المصرفي العربي

بدأت بعض المصارف العربية إعادة النظر في أعمالها التقليدية التي تعتمد أساساً على قبول الودائع وإقراضها. حيث وجدت نفسها مضطرة للتعامل مع التغيرات المالية والاقتصادية والاجتماعية المستجدة على الساحتين المحلية والدولية. هذا في الوقت الذي أصبحت فيه المصارف في العالم تعتمد على توفير خدمة ما أو بيع منتج معين أكثر من اعتمادها على تقديم القروض للعملاء. ولقد مرت المصارف خلال عملية الانتقال هذه بثلاث مراحل؛ حيث شهدت المرحلة الأولى نمو صناديق الاستثمار المشترك على حساب الودائع المصرفية، وسجلت المرحلة الثانية نمو مضطرب في سوق السندات على حساب القروض المصرفية التقليدية، بينما تركز المرحلة الثالثة على تغيير منافذ توزيع الخدمات المصرفية، حيث انتشرت أجهزة الصراف الآلي (ATM) منذ سنوات وخدمة المصرف الناطق خلال العقد الماضي ومؤخراً أصبحت المصارف تقدم خدماتها من خلال شبكة الإنترنت.

هذا في الوقت الذي تشير فيه النتائج المجمعّة للمصارف العربية لعام 1999 والنصف الأول من عام 2000 إلا أن المؤسسات المصرفية في المنطقة لم تتأثر كثيراً بضعف النمو المسجل خلال السنوات الماضية، حيث أصبحت معظم المصارف في وضع جيد يؤهلها لأن تستفيد من تحسن الظروف الاقتصادية المتوقعة للسنوات القادمة. ويدل الارتفاع الحاد في مخصصات القروض لعامي 1999 و 2000 إلى أن وضع المصارف العربية اليوم هو أفضل مما كان عليه في السابق. والمشاكل التي تواجهها المصارف العربية لا تختلف كثيراً عن تلك التي غالباً ما ترافق نمو القطاع المصرفي في الأسواق الناشئة. كما أن بعض هذه المشاكل هي نفسها التي تواجهها المصارف في الدول المتقدمة؛ وتتمثل هذه المشاكل في تركيز الائتمان على قطاع معين مثل الإنشاءات وارتفاع مخاطر الإقراض الاستهلاكي للأفراد والتفرع الخارجي غير الإستراتيجي، بالإضافة إلى تحكم الحكومات وبعض المساهمين الكبار في إدارة المصارف (8).

لقد أدى ارتفاع أسعار النفط منذ منتصف 1999، وكذا برامج التصحيح الهيكلي المتبعة في الأقطار العربية غير النفطية، إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في المنطقة، ولقد انعكس هذا إيجابياً على نتائج المصارف العربية. حيث ارتفع إجمالي أرباح أكبر مائة مصرف عربي بنسبة 10.2% عام 1999 لتصل إلى 8.3 مليار دولار. هذا وقد بلغ معدل العائد على متوسط حقوق الملكية ومعدل العائد على الموجودات لأكثر مائة مصرف عربي 13.9% و 1.58% على التوالي. في حين بلغت نسبة رأس المال إلى الموجودات 11.3%. كما أظهرت المقارنة الإقليمية لمؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك (أي نسبة التكاليف إلى الإيرادات) أن المنطقة العربية تمتعت بأدنى نسبة

ومقدارها 48.17% في عام 1999، مقارنة مع 81.5% لليابان و 78.8% لأمريكا اللاتينية و 62.1% للإتحاد الأوروبي و 58.1% لآسيا و 60.2% لأمريكا. وما يمكن ملاحظته هو أن نسبة رأس المال إلى الموجودات للمصارف العربية تزيد بشكل كبير عما هي عليه في الدول الغربية، الأمر الذي يعكس قوة رأس المال والإدارة المتحفظة لمصارف المنطقة العربية.

IV- أثر العولمة على الجهاز المالي والمصرفي العربي

لا تعتبر الأسواق المالية العربية في منأى عن آثار العولمة، إلا أن بعض الباحثين يرون أن هذه الآثار سواء إيجابية أو سلبية كانت قد لا تكون كبيرة في المدى القصير. والسبب في ذلك، حسب رأيهم، هو تدني حجم الاستثمارات الأجنبية في الأسواق المالية العربية التي لم تكن مصدر جذب لصناديق الاستثمار العالمية، وذلك لكونها أسواق حديثة نسبياً، كما وأن بعضها لا تسمح للمستثمرين الأجانب بشراء الأسهم والسندات فيها. إضافة إلى أنها تفتقر إلى العمق والتنوع المطلوبين مما يؤثر على العائد على الاستثمار في تلك الأسواق. وما يؤكد عدم جاذبية الأسواق المالية العربية بالنسبة إلى المستثمر الأجنبي هو ضآلة حجم تدفقات المحافظ الأجنبية الذي بلغ حوالي 2.5 مليار دولار عام 1997، أي ما نسبته 18% من مجموع رأس المال الوافد إلى الوطن العربي. هذا بالإضافة إلى أن أسواق الدول العربية قد حصلت على أقل من 5% من مجموع ما حصلت عليه الأسواق الناشئة في العالم ككل خلال نفس السنة؛ وقد كان نصيب مصر مثلاً من هذه التدفقات حوالي 1 مليار دولار، والمغرب حوالي 800 مليون دولار، فيما كانت حصة السعودية 20 مليون دولار، أما الباقي فكان من نصيب الأردن وعمان والبحرين وتونس (9).

ومن هذا المنطلق فإن الأسواق المالية العربية لم تتأثر بالأزمات المالية الدولية التي حدثت في المكسيك في نهاية عام 1994، والأزمة المالية في جنوب شرق آسيا في عام 1997، والتي مازالت آثارها ممتدة حتى اليوم في أسواق الدول الناشئة والدول المتقدمة. أما على المدى الطويل فإن المؤشرات تشير بأن يكون هناك تأثير للأسواق المالية العربية بظواهر العولمة، وذلك بسبب انفتاح هذه الأسواق على الأسواق العالمية ودخول أغلبية الدول العربية في الاتفاقيات الدولية مثل WTO، GATT، OECD (10). هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه يمكن إجمال التغييرات المستجدة على القطاع المالي والمصرفي الإقليمي والعالمي في أربع تغييرات مهمة يتوقع أن يكون لها أبلغ الأثر على المصارف العربية وهي:

- 1- تحرير وعولمة الخدمات المصرفية
 - 2- التحولات في الفلسفة الإدارية للمصارف العربية
 - 3- انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت في المنطقة
 - 4- ازدياد الحاجة لعمليات الاندماج بين المصارف العربية.
- ضف إلى ذلك أن الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية يفرض على الدول العربية منح المصارف الأجنبية نفس معاملة المصارف المحلية. ومن هنا سوف يصبح

باستطاعة المصارف الأجنبية دخول الأسواق العربية واستقطاب العملاء بما تقدمه لهم من خدمات مصرفية متطورة قد لا تكون متوفرة بالسوق المحلية، أو التي تستطيع المصارف الأجنبية أن توفرها لهم بأسعار أقل. ولقد سهلت العولمة وتحرير الخدمات المصرفية على المصارف في الدول الصناعية الدخول إلى أسواق الدول الناشئة واستغلال النمو المتوقع لهذه الأسواق. حيث قامت المصارف الأسبانية على سبيل المثال بالتوسع في أمريكا اللاتينية، والمصارف الألمانية في أوروبا الشرقية أما المصارف الأمريكية فقد توسعت في منطقة شرق آسيا.

وسيؤدي تحرير وعولمة الخدمات المالية إلى توفير الخدمات المصرفية الشاملة في الأسواق المالية العربية. فهناك اتجاه واضح في العالم للجمع بين الخدمات المصرفية والخدمات المالية الأخرى. ولقد تم تطوير هذا الاتجاه في بعض الدول الأوروبية التي انتشرت فيها ظاهرة تقديم خدمات التأمين من خلال فروع المصارف، حيث سميت هذه الظاهرة " بنوك التأمين " Bancassurance، مما شجع قيام مؤسسات مالية شاملة تقدم جميع أنواع الخدمات المالية. كما تم تطبيق هذا الاتجاه في أمريكا من خلال اندماج مصرف سيتي كورب Citicorp ومجموعة ترافليرز Travelers Group وهي من شركات التأمين الكبرى، إضافة إلى إلغاء قانون جلاس ستيجال Glass-Steagall والذي يفصل بين أعمال مصارف الاستثمار والمصارف التجارية.

وسيكون لتحرير الخدمات المالية تأثيرا إيجابيا على المنطقة العربية في المدى المتوسط والطويل. غير أنه، على المدى القصير، يتوقع أن تتأثر سلبا المصارف المحلية ذات الكفاءة المتدنية والتكاليف التشغيلية المرتفعة، والتي تقدم خدمات غير تنافسية مع ما تقدمه المصارف العالمية. وستتأثر أيضا المؤسسات المالية والقطاعات التي كانت تحصل على مزايا ائتمانية تفضيلية.

إلا أنه يتوقع أن يشهد القطاع المصرفي العربي مزيدا من عمليات الاندماج والحيازة خلال السنوات القليلة القادمة، سواء بين المصارف المحلية سعيا وراء الحصول على حصة أكبر في السوق، أو بين مصارف من دول عربية مختلفة تهدف إلى التوسع خارج سوقها المحلي. وبالرغم من أن السنوات القليلة الماضية قد شهدت عددا من صفقات الاندماج والشراء، إلا أنه في الواقع نلاحظ أن معظم المصارف التي تتحدث عن الاندماج والحيازة تبقى توجهاتها حبرا على ورق، إذ لم يتحقق حتى الآن سوى عدد قليل من عمليات الدمج الناجحة.

ومن خلال هذا التحليل فإنه يمكن القول أنه على الأسواق المالية العربية المستعدة لمواجهة تحديات سياسة الانفتاح أن تنتظر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية المتعلقة بالخدمات المالية على أنها فرصة أكثر من كونها تهديد. وهذا يعني أن الأسواق المالية وكذا المصارف العربية مدعوة لتطوير قدراتها لمواجهة المنافسة الخارجية المتزايدة. ولا شك أن استمرار تحرر الأسواق المالية سيؤدي إلى فوائد هامة وذلك من خلال تعزيز المنافسة في الأسواق المحلية والتي ستؤدي إلى تحسين الأداء، تخفيض التكاليف، تقديم الخدمات المالية والمصرفية بجودة أعلى، بالإضافة إلى توفير مجموعة متنوعة من الخدمات المالية. ومن هنا فإن الأسواق المالية والمصارف العربية، والتي تكون

أكثر حرصا على متطلبات عملائها، تستطيع الاستفادة بشكل أكبر من نقل التكنولوجيا والمهارات المتوفرة للمصارف الأجنبية، وبالتالي الدخول بحرية أكبر إلى أسواق جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية في حالة ما إذا كانت لديها خدمات منافسة تستطيع تقديمها في هذه الأسواق (11).

إلا أن القلق الرئيسي المرتبط بتحرير الخدمات المالية يتمثل في الإدعاء القائل بأن المؤسسات المالية الأجنبية هي أكثر كفاءة من المؤسسات المالية العربية وبالتالي تستطيع السيطرة تدريجيا على القطاعات المالية والمصرفية المحلية. ومن هنا ستواجه المصارف العربية منافسة شرسة من المصارف الدولية العملاقة والتي أخذت تقدم خدمات مصرفية عبر الانترنت. فهذه المصارف لا تحتاج إلى أن يكون لها وجود فعلي محلي وهي تقدم خدماتها بأكثر من لغة مما سيساعدها على جذب أفضل العملاء. ولكن هذا القلق ليس صحيحا دائما فالمؤسسات المالية الأجنبية قد تتميز في بعض الخدمات المصرفية الاستثمارية وفي التكنولوجيا وفي الصيرفة الخاصة، ولكن معرفة المؤسسات العربية لأسواقها المحلية وعلاقتها القوية مع عملائها سيوفر لها ميزة تنافسية كبيرة. هذا بالإضافة إلى أن منظمة التجارة العالمية تسمح بتطبيق التحرر المالي على مراحل إذا ما احتاجت المؤسسات المحلية إلى مزيد من الوقت لتكييف أوضاعها مع المنافسة الجديدة.

V- آفاق الجهاز المالي والمصرفي العربي

ترتبط على العولمة الاقتصادية زيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين دول العالم، ولذلك فإن الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة تواجه أوضاعا بالغة الصعوبة؛ من بينها انخفاض رصيد رأس المال البشري والعمالة الفنية، وعدم توافر البنية الأساسية وعدم سيادة الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى ارتفاع مستويات الدين الخارجي. كل هذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم استقرار البيئة الاقتصادية الكلية، وبالتالي خلق صعوبات قد تؤدي إلى عرقلة عمليات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ومن ثم فإنه إذا أرادت هذه الدول مواجهة تحديات العولمة فمن الضروري أن تحقق استقرارا في السياسات الاقتصادية الكلية، الأمر الذي يعزز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتزيد من تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل. بالإضافة إلى ضرورة تبني السياسات ذات التوجه الخارجي وذلك حتى يتم القضاء على تشوهات الأسعار، التي تصبح تعكس ندرة الموارد المحلية.

هناك رأي آخر يقترح ضرورة قيام الدول العربية بزيادة درجات التعاون والتنسيق فيما بينها. فيمكن مثلا أن تقوم الدول المتنافسة على جذب الاستثمار الأجنبي بالتنسيق فيما بينها في هذا المجال، وكذلك في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى، وذلك من خلال إقامة نوع من التكتل الاقتصادي فيما بينها كوسيلة لتنسيق السياسات ولجذب مزيد من الاستثمارات.

أما فيما يخص الجهاز المالي والمصرفي العربي فقد أصبح اليوم، مع دخوله الألفية الجديدة، يواجه تغيرات جذرية إذ سيكون التمييز بين المصارف والوسطاء وشركات

التأمين وصناديق الاستثمار أقل من ذي قبل مع توفير كافة الخدمات المالية والمصرفية عن طريق الإنترنت. حيث أن العملاء أصبحوا اليوم يفضلون استخدام قنوات الخدمة الذاتية لإنجاز أعمالهم المصرفية.

في ضوء التغييرات المستجدة ينبغي على المصارف العربية الاستعداد لتطبيق ثقافة إدارية جديدة تأخذ في الاعتبار التغيير المستمر في أوضاع السوق وتقوم على شبكة من خطوط الاتصال بين مراكز العمل بدلا من هرم وظيفي جامد، وتعتمد بشكل أكبر على مبدأ الشراكة مع مؤسسات مالية أخرى بدلا من العمل بانفراد.

وحتى يتسنى لها التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية الراهنة، على المصارف العربية أن تركز على تعظيم العائد على حقوق المساهمين، الأمر الذي يتطلب التخلص التدريجي من النشاطات التي لا تغطي عائداتها تكلفة رأس المال المخصص لها وتحويل المزيد من رأس المال للأعمال المصرفية التي ترتفع عائداتها مع الوقت. ويمكن زيادة الربحية عن طريق تقليص النفقات التشغيلية من خلال الاستخدام الفعال للتكنولوجيا الحديثة مثل الإنترنت. إلا أن الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تركز على وحي العميل ومدى انتشار شبكة الإنترنت في الأسواق المحلية. وحيث أنه أصبح بالإمكان التحول بسهولة من مصرف إلى مصرف آخر له موقع على الإنترنت بمجرد ضغط زر، فإن ذلك قد أحدث تحديات حاسمة للمصارف العربية. حيث أصبح إلزاما على هذه المصارف أن تتفهم احتياجات عملائها بشكل أفضل من أي وقت مضى، وأن تستثمر المزيد في التكنولوجيا إن أرادت أن تواجه المنافسة الشرسة القادمة من الخارج. وقد أثبتت الواقع المعاش مدى تأثير هذه المنافسة على الأسواق المحلية وذلك من خلال ما حدث في عمليات تداول الأسهم عبر الإنترنت خلال السنوات الأربعة الأخيرة. فسوق الأسهم الذي تميز بأكبر نسبة تداول عبر الإنترنت ليس كما هو متوقع سوق نيويورك ولكنه سوق الأسهم الكورية في سيول.

جانب آخر لا يقل أهمية عن سابقه يتمثل في ضرورة إنشاء أنظمة رقابية متطورة لتكون أكثر فاعلية وقادرة على أن تجاري التطورات المستجدة في الأسواق المالية العالمية. حيث سيؤدي الطلب المتزايد للشفافية في الأسواق الدولية إلى تسريع تطوير أنظمة الرقابة هذه في الدول العربية.

قد يحدث وأن تصبح السلطات النقدية تشعر بأن قدرتها على التحكم في حجم الكتلة النقدية قد ضعف مع انتشار الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والتوسع في استعمال الدفع الإلكتروني في عمليات التجارة على الشبكة العالمية. إلا أنه وفي المقابل تستطيع المصارف المركزية تنفيذ سياساتها النقدية من خلال التحكم في أسعار الفائدة بدلا من التأثير على حجم الكتلة النقدية. ولهذا السبب أصبح من الضروري على الدول العربية تطوير أسواق السندات المحلية، والتي من شأنها أن توفر سوق ثانوي للسندات الحكومية. هذه السوق التي ستنجح للبنوك المركزية استخدام عمليات السوق المفتوحة لتحديد أسعار الفائدة حتى في اقتصاد تصعب فيه السيطرة على الكتلة النقدية المتداولة.

تطوير سوق السندات ليس فقط من أجل السندات الحكومية وإنما يجب أن يخدم أيضا سندات الشركات، حيث يصبح يشكل مصدرا آخر للتمويل عند الحاجة ولتعويض

التراجع في نشاط المصارف الإقراضية عند حدوث صدمات اقتصادية والحد من هذه الصدمات. فعلى سبيل المثال أدى وجود سوق سندات فعال للشركات في العديد من دول شرق آسيا إلى تقليل آثار الأزمة هناك، كذلك ساعد وجود مصادر تمويل غير مصرفية أمام الشركات في السويد على عدم تأثير الأزمة التي ضربت المصارف العاملة هناك في بداية التسعينات عندما انهارت أسعار العقارات على قدرة الشركات للاقتراض، إذ تحولت هذه الشركات للاعتماد أكثر على سوق السندات. وفي المقابل نجد أن اليابان التي تعتمد الشركات فيها بشكل رئيسي على التمويل المصرفي وبشكل قليل على سوق السندات قد أخذت وقتا كبيرا لحل مشاكلها المالية.

على المصارف العربية اليوم الاندماج لخلق كيانات مصرفية قادرة على المنافسة في ظل الأسواق المالية العالمية المتحررة. حيث سيساعد الاندماج على تخفيض تكاليف التشغيل وتقليل عدد الفروع، وتقليص التشابه والتكرار في الأعمال وتوزيع نفقات التكنولوجيا العالية على قاعدة أكبر. هذا بالإضافة إلى إتاحة المجال للاستفادة من ميزة اقتصاديات الحجم. وبالرغم من عدم جدية المصارف العربية فيما يخص الاندماج والحيازة، إلا أن بعض هذه التجارب التي كانت ناجحة تبقى الأمل مفتوحا؛ فمثلا شهد لبنان حركة اندماجات بين المصارف المحلية تمثلت في إنجاز ست صفقات اندماج خلال الثلاث سنوات الماضية. أما في السعودية فقد أدى اندماج المصرف السعودي الأمريكي والبنك السعودي المتحد إلى توليد ثاني أكبر مصرف في المملكة بعد المصرف الأهلي التجاري.

أما فيما يخص الأسواق المالية العربية، وحتى يتسنى لها مواجهة آثار العولمة ومحاولة الاستفادة من إيجابياتها والحد أو التقليل من سلبياتها، فإنه أصبح إلزاما عليها القيام بما يلي:

- 1- تطوير أدائها الاقتصادي بما يؤهلها لاستقبال الاستثمارات الأجنبية التي تعود عليها بآثار إيجابية.
- 2- تنويع وتعميق فرص الاستثمار في الأسواق المالية العربية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية وتجنبها السيطرة والتحكم على مجالس إدارتها.
- 3- الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة.
- 4- مجابهة التحديات التي تواجه الدول العربية والمتمثلة في المديونية الخارجية، التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية.

المراجع

1. Harrison G.W., "Rutherford T.F. and Tarr D.G., Quantifying the Uruguay round, in: The Uruguay Round and the developing Economies", World bank discussion papers, N°307, Washington D.C., 1995.
2. Akhtar M.A and Weiller K., "Developments in International Capital Mobility: A Perspective on the underlying", Forces and Empirical Literature, New York, 1979.
3. GATT, "The results of the Uruguay round of multilateral trade negotiations", Geneva, 1994.

4. بوراس أحمد، العولمة والأسواق المالية في الدول النامية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، عدد 17، جوان 2000، ص 21-35.
5. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، واشنطن، 1996.
6. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير التجارة والتنمية. 1999.
7. التقرير السنوي لبورصة عمان، 2001.
8. هنري توفيق عزام، المصارف العربية وقدرتها على التأقلم مع التغيرات المستجدة، نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية، سبتمبر/أكتوبر 2000.
9. حسني خريوش، الاستثمارات العربية في الخارج، (المحددات والحلول)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 19، القاهرة، 1999.
10. صبري زاير السعدي، الأسواق المالية الدولية والاقتصاد السياسي للتنمية في البلدان العربية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 21، القاهرة، 2000.
11. عدنان الهندي، دور المصارف العربية في تنشيط التداول بالبورصات العربية، ندوة إستراتيجيات تنشيط البورصات العربية والربط بينها، إتحاد المصارف العربية، بيروت، 1994.

□